المقدمة

تقرير الرقابة الخاص الموضوع اليوم على طاولة الكنيست هو منشور إضافي صادر عن مكتب مراقب الدولة، ويتناول الهجوم الإرهابي الدموي الذي وقع في عيد سمحات توراه في السابع من تشرين أول/أكتوبر 2023 وحرب السيوف الحديدية. هذا التقرير هو الجزء الثاني من التقرير حول إدارة البُنى التحتية والخدمات الحيوية في حالات الطوارئ، والذي نُشر بتاريخ 17.2.26. نتائج الرقابة في هذا التقارير تتعلق بحرب السيوف الحديدية، لكنها تنطبق أيضًا على عملية زئير الأسد ، وتؤكد على ضرورة الاستعداد على النحو الأمثل لحالات الطوارئ.

يشمل تقرير الرقابة الخاص فصلان:

الجوانب المتعلقة بالحفاظ على استمرارية خدمات الطيران في حالات الطوارئ

يعتبر النقل الجوي عنصرا حيويا في الاقتصاد الوطني وفي صلابة ومتانة دولة إسرائيل، لا سيما في أوقات الطوارئ. تُتيح خدمات الطيران حركة دولية أساسية للمواطنين وللمنظومة العسكرية، ولها دور مركزي في الحفاظ على الاتصال والتواصل مع دول العالم. مع ذلك، فقد وضعت حرب السيوف الحديدية (ابتداءً من 2023) وعملية الأسد الصاعد (2025) أمام منظومة الطيران المدني في إسرائيل تحديات كبيرة، بما في ذلك انخفاض حاد في عدد المسافرين بالجو (في عام 2023، وحتى اندلاع حرب السيوف الحديدية، سافر عن طريق الجو من وإلى إسرائيل أكثر من 21 مليون مسافر، بينما في عام 2024 انخفض عدد المسافرين جوًا إلى نحو 13.9 مليون، وخلال عملية الأسد الصاعد توقف السفر الجوي تمامًا)، وتوقف كذلك نشاط شركات الطيران الأجنبية، وفرضت قيود كبيرة على النقل الجوي. ومع ذلك، تمكنت هيئة الطيران المدني (رتا) من تفعيل خدمات الطيران المنتظمة عبر شركات الطيران الإسرائيلية، التي أظهرت مرونة كبيرة وقدرة جيدة على التعامل مع الأزمة.

أظهرت الرقابة وجود نواقص في إدارة قطاع الطيران أثناء الطوارئ، لا سيما فيما يتعلق بالاستعداد لحرب طويلة الأمد، وغياب خطط لتحديد أولويات لإعادة الإسرائيليين إلى البلاد، وغياب إجراءات مفصلة لدعم المسافرين المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن الحكومة لم تكن قادرة على التأثير على نشاط شركات الطيران المدني أثناء الطوارئ، وأنها لم تطالب بمقابل كافٍ لقاء الدعم المقدم للشركات، كما ظهرت صعوبات في نقل المسافرين، وارتفاع غير متحكم به في أسعار الرحلات، وصعوبات في إدارة المنظومة نتيجة لانخفاض إيرادات سلطة المطارات في إسرائيل.

يتعين على الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة على ضوء نتائج التقرير، بما في ذلك تحديث السيناريوهات والإجراءات في مجال الطيران المدني، بلورة سياسة شاملة للطيران لكل من أوقات الروتين الاعتيادية وأوقات الطوارئ، وإنشاء مطار مكمّل لمطار بن غوريون الدولي. كما ونوصي بأن تأخذ سياسة الطيران بالحسبان تطوير منظومة الطيران في المستقبل، وأن تنظم، بين أمور أخرى، علاقات التفاعل المتبادلة بين الدولة وبين شركات الطيران، وبين منظومة الطيران المدني والمنظومة العسكرية، وأن تنظم مجال النقل الجوي وتحدد، بين أمور أخرى، وضعية شركات الطيران الإسرائيلية ضمن منظومة النقل الوطنية، وخصائص وسمات نشاطها في أوقات الروتين الاعتيادية وفي أوقات الطوارئ، وكذلك ترتيبات التشغيل وسبل الدعم المالي لها. إن تنظيم هذه السياسة من شأنه أن يتيح تفعيل منظومة طيران سليمة وفعّالة في أوقات الروتين، وبالطبع في أوقات الطوارئ، كما هو الحال في عملية (زئير الأسد) الجارية حاليًا.

تشغيل العمال غير الإسرائيليين قبل اندلاع حرب السيوف الحديدية وخلالها

يُعدّ العمال غير الإسرائيليين عنصراً محورياً وأساسيا في سوق العمل الإسرائيلي، لا سيما في قطاعات عمل مثل البناء، الرعاية والزراعة، حيث يشكّل العمال غير الإسرائيليين عددا كبيرا من العاملين في هذه القطاعات. مع اندلاع حرب السيوف الحديدية، ظهر نقص فوري يقدر بحوالي 110,000 عامل غير إسرائيلي، معظمهم من الفلسطينيين، الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل لأسباب أمنية. لقد أثّر هذا النقص، إلى جانب مغادرة العمال الأجانب من إسرائيل، بشكل مباشر على اقتصاد الدولة، لا سيما في قطاعي البناء والزراعة.

أظهرت الرقابة أن الحكومة لم تكن مستعدة بشكل مناسب للتعامل مع النقص في العمال غير الإسرائيليين، سواء قبل اندلاع الحرب أو أثناء حدوث الأزمة: فقد غاب التخطيط الاستراتيجي من الجهات الحكومية، ولم تكن هناك سيناريوهات معدّة خصيصًا لحالات الطوارئ، وكان هناك تعقيد في عملية ضمان حصص العمال الأجانب. وحتى بعد اندلاع الحرب، لم تُحدد أهداف واضحة لجلب العمال الأجانب، ولم يكن هناك تنظيم فعّال لإعادة تأهيل القطاع الاقتصادي في هذا المجال.

يتعيّن على الوزارات الحكومية المعنية بالأمر العمل على إزالة العوائق في مجال استقدام وجلب العمال الأجانب، تحديث سياسات العمل بشكل مستمر، والاستعداد لمواجهة تهديدات النقص في الأيدي العاملة، سواء في أوقات الروتين أو في حالات الطوارئ. نوصي الحكومة بتطوير خطة طويلة الأمد تساعد في مواجهة النقص في العمال غير الإسرائيليين، تفعيل آليات للرقابة وتعزيز الاتفاقيات الثنائية، وضمان حقوق العمال في حالات الطوارئ.

في الختام، أود أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى مستخدمي مكتب مراقب الدولة في شعبة رقابة الوزارات الاقتصادية والبُنى التحتية، وفي شعبة المقرّ العام، على عملهم الدؤوب في تنفيذ عمليات الفحص والرقابة بصورة معمّقة ومهنية وعادلة، وأشكرهم كذلك على نشر تقارير رقابة واضحة وفعّالة وذات صلة.

نتمنى وندعو بالشفاء العاجل للجرحى، لإعادة تأهيل المخطوفين العائدين وعائلاتهم، لعودة جميع النازحين إلى بيوتهم، لسلامة جنودنا ولنجاح قوات الأمن في حماية وطننا.

متنياهو أنچلمان

مراقب الدولة
ومفوّض شكاوى الجمهور

القدس،
أبريل 2026